الأمم المتحدة
S/2014/191
مجلس الأمن
Distr.: General
14 March 2014
Arabic
Original: English

# التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)

## أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، ويغطي التطورات المتصلة بالبحث عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وعن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، منذ صدور تقريري المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/654).

٢ – وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تعميقا للعلاقات بين العراق والكويت. ففي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد العراق والكويت الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المشتركة في الكويت. ووقِّع اتفاقان بشأن حماية الاستثمار والسياحة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعتُ بالممثليْن الدائميْن للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة اللذين قدما الاتفاق الثنائي بشأن الإدارة المشتركة للملاحة في مجرى خور عبد الله المائي لتسجيله بوصفه معاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي تطور إيجابي آخر، أبلغتني حكومة العراق في ١٩ شباط/فبراير بأنها وزعت تعويضات مالية تبلغ نحو ١,٤ مليون دولار لتعويض المستفيدين المؤهلين وفقا للاتفاق المبرم بين حكومة العراق والأمم المتحدة في بغداد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ وقرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤). وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير، قمت بزيارة إلى العراق والكويت، وفي المناقشات التي أجريتها مع قيادتي البلدين، أعربت عن تقديري للمكاسب المهمة التي تحققت في تعزيز العلاقات بينهما.

180314 180314 14-26226 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

## ثانيا – الأنشطة المضطلع بها مؤخرا فيما يتعلق بإعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى الوطن

٣ – للاضطلاع بمسؤولياته بموجب القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، عقد نائب ممثلي الخاص للعراق اجتماعات بالمحاورين العراقيين المعنيين، بمن فيهم محمد شياع السوداني، وزير حقوق الإنسان؛ وأركان صالح، نائب وزير حقوق الإنسان ورئيس الوفد العراقي إلى اللجنة الفرعية التقنية التابعة للجنة الثلاثية؛ ومحمد حمود، السفير في وزارة الخارجية العراقية المسؤول عن مسائل العراق والكويت؛ والسفير وليد شلتاغ، رئيس اللجنة الوزارية العراقية المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة. وفي بغداد، اجتمع نائب ممثلي الخاص أيضا بسفير الكويت، وممثلي وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية وأعضاء السلك الدبلوماسي.

٤ – ومثل نائب ممثلي الخاص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الوزارية العراقية المعنية بالرعايا الكويتيين المفقودين، التي انعقدت ثلاث مرات في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر و ٢١ كانون الثاني/يناير، برعاية وزارة حقوق الإنسان. واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في إمكانية الالتقاء بالشهود والمخبرين وإجراء مقابلات معهم وتحليل المعلومات المستمدة منهم ونظرت في إمكانية اتخاذ خطوات لتشجيع المخبرين على تحديد مواقع الدفن.

٥ – وأكد المحاورون العراقيون لنائب ممثلي الخاص استمرار التزام العراق بمعالجة قضايا الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. إلا أنهم أشاروا إلى وجود تحديات في سبيل تحقيق هذه الغاية. فبمرور الوقت، يكون الشهود الموثوق بهم قد توفوا أو يعيشون في بلدان ثالثة أو يرغبون أن ينأوا بأنفسهم عن ماضيهم. وأصبح من الصعب الحصول على معلومات موثوقة وذات جودة عالية، مما يزيد الاعتماد على المعلومات المستمدة من مصادر ثانوية والتي غالبا ما تفتقر إلى الدقة. وأكد المحاورون العراقيون أنهم بالرغم من هذه التحديات يتطلعون إلى مقترحات تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى تؤتي جهودهم ثمارها. ورحبوا باعتزام البعثة طلب مركز المراقب لدى اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها. وأكد نائب ممثلي الخاص استعداد البعثة لتقديم المشورة والدعم إلى الوزارات العراقية المعنية في وضع خريطة طريق شاملة وأساليب مبتكرة.

٦ – وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه نائب ممثلي الخاص إلى رئيس العمليات المعني بالشرق الأدنى والشرق الأوسط للجنة الصليب الأحمر الدولية ورئيس اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها رسالةً يطلب فيها تيسير منح البعثة مركز المراقب في اللجنة الثلاثية

واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أبلغ وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد نائب ممثلي الخاص أنه لم يتسن بعد التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة الثلاثية بشأن منح البعثة مركز المراقب. واجتمعت اللجنة الفرعية التقنية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٨ كانون الثاني/يناير واجتمعت اللجنة الثلاثية في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وقد عُقدت كل الاجتماعات في الكويت.

٧ - وفي يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب ممثلي الخاص بزيارة الكويت حيث اجتمع بمحمد عبد الله أبو الحسن، مستشار سمو الأمير؛ وخالد محمد المغامس، مدير إدارة المتابعة والتنسيق في وزارة الخارجية؛ وجاسم المباركي، مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية؛ إلى جانب أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب. وعقد أيضا اجتماعات بسفراء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والعراق، ورئيس القسم السياسي بسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبرئيس الوفد الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية.

٨ - ورحب المسؤولون الكويتيون بتقريري الأول (S/2013/654) وأعربوا عن تقديرهم لجهود البعثة. وأكدوا أن الطابع الإنساني للملف المفقودين يقتضي استكشاف واستخدام وسائل يمكن أن تعين على إحراز تقدم في هذا الشأن، بما في ذلك استمرار العمل مع الشهود. وأعربوا عن رغبتهم في زيادة البعثة من زياراتها المنتظمة إلى الكويت، وتكثيف اتصالاتها بالجانب الكويتي، وإعطاء زخم جديدة للملف. وطلبوا إلى البعثة أن تقدم الدعم للوزارات العراقية المعنية في وضع خريطة طريق وأن تواصل تشجيع المسؤولين العراقيين على تنفيذ التزاماتهم. وكرر أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب تأكيد تحفظاتهم على منح البعثة مركز المراقب في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها.

٩ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اضطلع فريق متخصص من وزارة حقوق الإنسان بمهمة استكشافية في منطقة قرداغ في محافظة السليمانية. واستمرت الوزارة في البحث عن خريطة ”مدرسة القتال“، التي يزعم أن عمليات لإعدام الأسرى نفذت فيها، وهي تعتزم تنفيذ مزيد من عمليات الاستكشاف في المنطقة. وفي الفترة من ٣ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، قام فريق متخصص من وزارة حقوق الإنسان بحفر ٨٠ خندقا على طول الطريق بين محافظة المثنى وبادية السلمان. وإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من دولة الكويت، حفر ٢٥ خندقا تجريبيا بالقرب من مواقع سابقة عثر فيها على رفات في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وفي الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير، اضطلع فريق متخصص من وزارة حقوق الإنسان في العراق بمهمة استكشافية لتحديد موقع رابع في منطقة التمور في محافظة كربلاء وجمع

إحداثيات على أساس المعلومات التي قدمها أحد الشهود. وقد نُفذت أعمال الحفر على مدى عدة سنوات في ثلاثة مواقع وجد فيها رفات في وقت سابق. ومع ذلك، لم تسفر جميع هذه الجهود حتى الآن عن نتائج. ولا تزال الخطط المتعلقة بأعمال الحفر في منطقة سلمان باك في محافظة بغداد متعثرة بسبب الشواغل الأمنية.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب باستخدام المواد الجينية التي تلقتها من العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من عملية حفر أجريت في محافظة المثنى للتحقق من صفات الحمض النووي في قاعدة بيانات الأشخاص المفقودين. ولم تسفر النتائج عن أي تطابق إيجابي. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، قامت وزارة حقوق الإنسان بإطلاع اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب على مجموعة أخرى من المواد الجينية من الموقع نفسه. ومرة أخرى، لم يسفر التحليل عن أي تطابق إيجابي.

## ثالثا - الأنشطة المضطلع بها مؤخراً فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

١١ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك نائب ممثلي الخاص في اجتماع عقدته في بغداد اللجنة الوزارية المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وقام أعضاء اللجنة، بمن فيهم ممثلو الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارات الداخلية والدفاع والعدل والتعليم العالي والمالية والسياحة والآثار والمصرف المركزي، بتقديم تقرير عن آخر جهودها الرامية إلى تحديد أماكن الممتلكات الكويتية المفقودة. واقترح نائب ممثلي الخاص البحث في محفوظات الوزارات المختلفة، نظرا لأن المحفوظات الوطنية الكويتية يمكن أن تكون قد فككت وخزنت في محفوظات فرادى الوزارات.

١٢ - وخلال الزيارة التي قام بها نائب ممثلي الخاص إلى الكويت في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر، أعرب المسؤولون الكويتيون عن خيبة أمل شديدة وقلق بالغ لعدم إحراز أي تقدم في البحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محفوظاتها الوطنية على الرغم من إعلانات العراق بتقديم مكافآت. وفي حين أعربوا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها العراق في العثور على الممتلكات الكويتية المفقودة، فقد لاحظوا أن الممتلكات التي تم العثور عليها وإعادتها حتى الآن لا تحمل قيمة عاطفية أو تاريخية تذكر. وشددوا على أن المحفوظات نُهبت بطريقة منظمة، وهو ما قد يساعد العراق في جهوده الرامية إلى إنهاء الجمود المتعلق بهذه المسألة والقائم منذ فترة طويلة.

١٣ - وفي وقت لاحق، في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء تعليمات إلى مؤسسات الدولة بأن تقدم إلى اللجنة الوزارية العراقية المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة الممتلكات التي تم العثور عليها أو أي معلومات تتصل بها. وكانت آخر مرة تصدر فيها تعليمات مماثلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٤ - وعثرت وزارة الخارجية على لوحتين عليهما خاتم دولة الكويت وطلبت إلى الكويت في كانون الأول/ديسمبر أن تساعدها في التحقق من أصالة اللوحتين وملكيتهما. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، ردت وزارة خارجية دولة الكويت بأنه يتعين فحص اللوحتين من قبل المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون.

١٥ - وفيما يتعلق بالممتلكات التي عُثر عليها مؤخراً، جمعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ١٠٠ ٠٠٠ كتاب ومجلة علمية و ٥٠٠ أطروحة بحثية. وعثرت وزارة السياحة والآثار كذلك على ٢٤٧ كتابا ولوحةٍ نحاسية ولوحة فنية وعدد من المنشورات، وذكرت وزارة الثقافة أن بحوزتها عددا من الكتب والمنشورات. واقترحت البعثة أن تسلم هذه الممتلكات إلى الكويت عندما تجتمع اللجنتان المعنيتان بالممتلكات المفقودة. وفي هذا الصدد، حث نائب ممثلي الخاص محاوريه العراقيين والكويتيين على عقد اجتماع مشترك للجنتين، نظرا لأنهما لم تجتمعا منذ اجتماعهما الأول والوحيد في الكويت في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣. وقال المحاورون العراقيون إنهم يرغبون في استضافة الاجتماع التالي في بغداد.

## رابعا - ملاحظات

١٦ - لقد أصبحت مسألة إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، خاضعة لأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئ نائب ممثلي الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ككل يبذلان كل المساعي الضرورية لتشجيع الجهود العراقية وتدعيمها وتيسيرها.

١٧ - وأُدرك أن العراق يعي التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) وأنه مصمم على الوفاء بمقتضياته. ومع ذلك فرغم المناخ الميسر للتعاون فيما بين البلدين، لم يُعثَر على رفات أي أحد من الكويتيين منذ العام ٢٠٠٤. وهذا الوضع مؤسف حقا لأن العثور على رفات الموتى يصبح أصعب من الناحية التقنية والعملية مع مرور الوقت. وقد أصبح العسير الحصول على المعلومات الدقيقة التي يمكن أن تيسر أنشطة البحث، إضافة إلى اقتفاء أثر الشهود الموثوقين والاتصال بهم وكفالة تعاونهم. وإنني أحث السلطات العراقية

على أن تضاعف جهودها وأن تنظر في جميع الحوافز الممكنة لإقناع الشهود والمخبرين بالإدلاء بمعلوماتهم.

١٨ - ولقد اضطلعت اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية منذ أن أنشئتا بدور مفيد في معالجة مسألة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين، كما أن الدور التوجيهي للجنة الصليب الأحمر الدولية كان ضروريا ومحلّ ثناء. وأنيطت بالبعثة ولاية مهمة وجادة. وأنا واثق من أن جميع الأطراف ستفتح المجال لها لتصبح شريكا كاملا كيما تتمكن من الاضطلاع بدور مجد في هذا المجهود الإنساني.

١٩ - ومن بواعث الأسف أنه لم يحرز تقدم ملموس في مسألة المحفوظات الوطنية الكويتية. وأحث الحكومة العراقية على أن تنتهج طرائق مبتكرة في البحث عنها. والبعثة مستعدة لتقديم يد المساعدة في هذا الشأن. ومن دواعي سروري أن اللجنة الوزارية العراقية تعقد اجتماعات لتنسيق البحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية الكويتية. وإنني أيضا أناشد اللجنتين العراقية والكويتية المعنيتين بمسألة الممتلكات أن تعملا عن كثب فيما بينهما وأن تعقدا اجتماعاتهما بانتظام.